

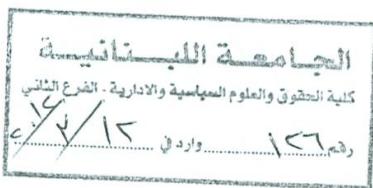
الجامعة اللبنانية

الرئيس

٧

عميم رقم

في تطبيق أحكام قانون التفرغ



عملأً بأحكام القانون رقم، ٦٧٠، الخاص بتنظيم عمل الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية (ملاك وتفرغ). وبعد إقرار قانون سلسلة رواتب أفراد الهيئة التعليمية الرامي إلى تحسين الوضع الاجتماعي لهم، المتراافق مع زيادة النصاب الحالي للأستاذ الجامعي.

يُطلب من جميع أفراد الهيئة التعليمية المشار إليهم ما يأتي:

١. تطبيق أحكام المادة الأولى من القانون المذكور لجهة الانصراف إلى الدوام الكامل، والامتناع عن أي عمل ماجور، الذي يعني كل عمل براتب أو بتعويض أو بمكافأة.
٢. التثيد بأحكام المادة التاسعة من هذا القانون الذي يعطي مجلس الجامعة صلاحية تحديد الوسائل الكفيلة بتمكين الطلبة من مشاركة أفراد الهيئة التعليمية بالنقاش، وطلب ما يحتاجون إليه من ايضاحات. عليه، يقتضي إعطاء الوقت الكافي لمناقشة الطلبة خارج دوام المحاضرات والدورس الجامعية.
٣. الترافق فوراً عن التدريس في مراحل التعليم ما قبل الجامعي.
٤. إنهاء المحاضرات في الجامعات الخاصة، حتى ولو كانت مسوقة باتفاقيات معها، وذلك في أسرع وقت ممكن. على أن يقتصر التدريس في الجامعات الخاصة على الأساتذة الجامعيين المتعاقدين بالساعة بدءاً من العام الجامعي ٢٠١٢-٢٠١٣، وتتولى رئاسة الجامعة إبلاغ الجامعات الخاصة بهذا التدبير.
٥. يحضر أفراد الهيئة التعليمية في كلياتهم ومعاهدهم خلال أربعة أيام على الأقل، وذلك للقيام بالأعمال الجامعية كافة، من تدريس ومتابعة أبحاث وتوجيه الطلبة وأنشطة إدارية مختلفة.
٦. يجري توزيع المحاضرات وفقاً لأفضل الأوقات الملائمة لحضور الطلبة.
٧. يتوجب على أفراد الهيئة التعليمية التصريح عن الأعمال الاستشارية التي يقومون بها، حتى ولو كانت ذات مصلحة عامة وتفترض اختصاصاً جامعياً. ويتولى عميد الوحدة الجامعية بالتعاون مع المدراء المعينين متابعة هذه المسألة.
٨. زيادة نسبة أفراد الهيئة التعليمية بمعدل ٧٥ ساعة سنوياً على النصاب السابق، بما في ذلك أعمال التدريس والإشراف على الرسائل والأطروحتات الجامعية ومشاريع التخرج وغيرها. ويشرف عميد الوحدة الجامعية بالتعاون مع المدراء الفروع على جدول توزيع الأعمال الأكademie.

إن رئاسة الجامعة، إذ تؤكد مجدداً على تطبيق قانون التفرغ من خلال المسؤولين الأكاديميين والإداريين في الوحدات والفروع، تدعو جميع العمداء والمدراء ورؤساء الأقسام الأكademie إلى تحمل مسؤولياتهم في هذا الشأن. وإن مخالفة القانون المذكور تُعرض صاحبها للعقوبات التي نصّت عليها القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

بيروت في ٩ آذار ٢٠١٣
رئيس الجامعة اللبنانية

عدنان السيد حسين